

إغلاق عشرات الإذاعات المستقلة في العراق بالقوة

بغداد - أغلقت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية 22 إذاعة محلية في أنحاء العراق بذريعة عدم تسديد الديون المتخلدة بذمتها، رغم استمرار عشرات الإذاعات الأخرى في البث دون تسديد ديونها، في إجراء اعتبر ذا خلفية سياسية ويهدف إلى إخضاع وسائل الإعلام لهيمنة السلطة.

وأوضحت الهيئة أن الإذاعات المغلقة بحجز الأضياف الترددية الخاصة بها لفترة محددة، وفي حال عدم تسوية الأمور المالية فإن الهيئة ستبقي تلك الأضياف الترددية إلى إذاعات أخرى. ويرى الصحفيون أن هذا الإجراء يهدف إلى منح إذاعات عدد من الأحزاب السياسية ترددات، بعد امتلاء الفضاء العراقي بالترددات بسبب الفوضى وعدم التنظيم، واستحواد شركات الهاتف النقال والإنترنت على معظم مجالات الفضاء العراقي.

ولفتوا إلى أن "الهيئة لم تغلق أيًا من الإذاعات التابعة للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب السلطة، التي تعمل على الرغم من ترتب ديون كبيرة بذمتها، بل إن بعضها يعمل دون رخصة من الهيئة".

وتتملك وسائل الإعلام المشار إليها مكاتب أو مقرات رئيسية في العاصمة بغداد كما أن لدى أغلبها مكاتب في المحافظات الأخرى من البلاد وخاصة القنوات التلفزيونية المحلية. وأكدت منظمات حقوقية أن هذا الإغلاق الجماعي يشكل مخالفة دستورية صريحة للدستور الذي كفل حرية الصحافة والإعلام والإعلان والنشر بكل أشكاله. وشكك "بيت الإعلام العراقي" في دستورية قرار الإغلاق واعتبر أن توقيت القرار (جاء خلال تظاهرات شعبية) وشموله وسائل إعلام بارزة بشكل مزامن يمثّل إشارة سلبية إلى تراجع حرية السراي والتعبير، وخضوع هيئة من المفترض أن تكون مستقلة، إلى إرادة السلطات التنفيذية، لتتخلّى عن استقلاليتها بشكل واضح.

ورغم المطالبات بحاسبة الهيئة على قراراتها التعسفية في الأعوام الماضية، إلا أنه لم يتم أي تحرك في هذا المجال. ويستند عمل هيئة الإعلام والاتصالات على الأمر الصادر من رئيس سلطة الانتقالية المؤقتة بول بريمر بالرقم 65 لسنة 2004 ولم تفلح المساعي لإقرار قانون جديد تحت قبة البرلمان حتى الآن.

وهيئة تتحرك وفق أهداف تبدو سياسية أو مالية أكثر من كونها مهنية. وطالبت الجمعية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بفتح تحقيق في إجراءات الهيئة الأخيرة، والوقوف على خروقات الهيئة باسم القانون، وقالت إنها ستعده شريكا معها في تقييض دور الصحافة المستقلة في حال سكوتها على ذلك.

وكشف مصدر في هيئة الإعلام والاتصالات أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي عقد مؤخرا اجتماعا برئيس الهيئة وعدد من الأمناء وطالبهم بالكشف التفصيلي عن الإيرادات التي استوفتها الهيئة.

ويتوقع المسؤولون في الهيئة أن يعي رئيس الوزراء الرئيس والأمناء ويستعين بفريق جديد متخصص، لذلك يحاول رئيس الهيئة جباية مبالغ الديون المترتبة على الإذاعات والفضائيات أو منح الأضياف الترددية للإذاعات التي تمتنع عن دفع ديونها وبيعها من جديد، لإتقان الكاظمي بجدوى عمله.

وأضاف المصدر "أن حجم الديون المترتبة على الفضائيات العراقية والإذاعات المحلية يصل إلى أكثر من 3 مليارات دولار".

بورها، أصدرت النقابة الوطنية للصحافيين العراقيين بيانًا اتهمته فيه الهيئة بـ"ازدواجية التعامل، إثر ملاحظتها الإذاعات المستقلة وفض الطرف عن تلك التابعة لأحزاب السلطة".

وأشارت إلى أن هيئة الإعلام والاتصالات متهمه بلعب دور سياسي منحاز منذ اندلاع الاحتجاجات في العراق وإغلاقها 19 وسيلة إعلام في يوم واحد لإسكات الصحافة التي تنقل أخبار الاحتجاجات.

وتتبرقرارات هيئة الإعلام والاتصالات جدلا واسعاً في العراق، بسبب ممارساتها التي يعتبرها البعض تعسفية ومبالغاً فيها، وتسيرها وفق مصالح جهات سياسية معينة، ففي ديسمبر الماضي أصدرت قراراً بإغلاق مكاتب 8 فضائيات و5 إذاعات، بدعوى "مخالفتها مدونات السلوك المهني"، بينها "العربية الحدث" و"إن.بي" اللبنانية،

والمضامين العراقية 22 إذاعة محلية في أنحاء العراق بذريعة عدم تسديد الديون المتخلدة بذمتها، رغم استمرار عشرات الإذاعات الأخرى في البث دون تسديد ديونها، في إجراء اعتبر ذا خلفية سياسية ويهدف إلى إخضاع وسائل الإعلام لهيمنة السلطة.

وأوضحت الهيئة أن الإذاعات المغلقة بحجز الأضياف الترددية الخاصة بها لفترة محددة، وفي حال عدم تسوية الأمور المالية فإن الهيئة ستبقي تلك الأضياف الترددية إلى إذاعات أخرى. ويرى الصحفيون أن هذا الإجراء يهدف إلى منح إذاعات عدد من الأحزاب السياسية ترددات، بعد امتلاء الفضاء العراقي بالترددات بسبب الفوضى وعدم التنظيم، واستحواد شركات الهاتف النقال والإنترنت على معظم مجالات الفضاء العراقي.

ولفتوا إلى أن "الهيئة لم تغلق أيًا من الإذاعات التابعة للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب السلطة، التي تعمل على الرغم من ترتب ديون كبيرة بذمتها، بل إن بعضها يعمل دون رخصة من الهيئة".

وتتملك وسائل الإعلام المشار إليها مكاتب أو مقرات رئيسية في العاصمة بغداد كما أن لدى أغلبها مكاتب في المحافظات الأخرى من البلاد وخاصة القنوات التلفزيونية المحلية. وأكدت منظمات حقوقية أن هذا الإغلاق الجماعي يشكل مخالفة دستورية صريحة للدستور الذي كفل حرية الصحافة والإعلام والإعلان والنشر بكل أشكاله. وشكك "بيت الإعلام العراقي" في دستورية قرار الإغلاق واعتبر أن توقيت القرار (جاء خلال تظاهرات شعبية) وشموله وسائل إعلام بارزة بشكل مزامن يمثّل إشارة سلبية إلى تراجع حرية السراي والتعبير، وخضوع هيئة من المفترض أن تكون مستقلة، إلى إرادة السلطات التنفيذية، لتتخلّى عن استقلاليتها بشكل واضح.

ورغم المطالبات بحاسبة الهيئة على قراراتها التعسفية في الأعوام الماضية، إلا أنه لم يتم أي تحرك في هذا المجال. ويستند عمل هيئة الإعلام والاتصالات على الأمر الصادر من رئيس سلطة الانتقالية المؤقتة بول بريمر بالرقم 65 لسنة 2004 ولم تفلح المساعي لإقرار قانون جديد تحت قبة البرلمان حتى الآن.

وتتبرقرارات هيئة الإعلام والاتصالات جدلا واسعاً في العراق، بسبب ممارساتها التي يعتبرها البعض تعسفية ومبالغاً فيها، وتسيرها وفق مصالح جهات سياسية معينة، ففي ديسمبر الماضي أصدرت قراراً بإغلاق مكاتب 8 فضائيات و5 إذاعات، بدعوى "مخالفتها مدونات السلوك المهني"، بينها "العربية الحدث" و"إن.بي" اللبنانية،

والمضامين العراقية 22 إذاعة محلية في أنحاء العراق بذريعة عدم تسديد الديون المتخلدة بذمتها، رغم استمرار عشرات الإذاعات الأخرى في البث دون تسديد ديونها، في إجراء اعتبر ذا خلفية سياسية ويهدف إلى إخضاع وسائل الإعلام لهيمنة السلطة.

وأوضحت الهيئة أن الإذاعات المغلقة بحجز الأضياف الترددية الخاصة بها لفترة محددة، وفي حال عدم تسوية الأمور المالية فإن الهيئة ستبقي تلك الأضياف الترددية إلى إذاعات أخرى. ويرى الصحفيون أن هذا الإجراء يهدف إلى منح إذاعات عدد من الأحزاب السياسية ترددات، بعد امتلاء الفضاء العراقي بالترددات بسبب الفوضى وعدم التنظيم، واستحواد شركات الهاتف النقال والإنترنت على معظم مجالات الفضاء العراقي.

ولفتوا إلى أن "الهيئة لم تغلق أيًا من الإذاعات التابعة للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب السلطة، التي تعمل على الرغم من ترتب ديون كبيرة بذمتها، بل إن بعضها يعمل دون رخصة من الهيئة".

وتتملك وسائل الإعلام المشار إليها مكاتب أو مقرات رئيسية في العاصمة بغداد كما أن لدى أغلبها مكاتب في المحافظات الأخرى من البلاد وخاصة القنوات التلفزيونية المحلية. وأكدت منظمات حقوقية أن هذا الإغلاق الجماعي يشكل مخالفة دستورية صريحة للدستور الذي كفل حرية الصحافة والإعلام والإعلان والنشر بكل أشكاله. وشكك "بيت الإعلام العراقي" في دستورية قرار الإغلاق واعتبر أن توقيت القرار (جاء خلال تظاهرات شعبية) وشموله وسائل إعلام بارزة بشكل مزامن يمثّل إشارة سلبية إلى تراجع حرية السراي والتعبير، وخضوع هيئة من المفترض أن تكون مستقلة، إلى إرادة السلطات التنفيذية، لتتخلّى عن استقلاليتها بشكل واضح.

ورغم المطالبات بحاسبة الهيئة على قراراتها التعسفية في الأعوام الماضية، إلا أنه لم يتم أي تحرك في هذا المجال. ويستند عمل هيئة الإعلام والاتصالات على الأمر الصادر من رئيس سلطة الانتقالية المؤقتة بول بريمر بالرقم 65 لسنة 2004 ولم تفلح المساعي لإقرار قانون جديد تحت قبة البرلمان حتى الآن.

وتتبرقرارات هيئة الإعلام والاتصالات جدلا واسعاً في العراق، بسبب ممارساتها التي يعتبرها البعض تعسفية ومبالغاً فيها، وتسيرها وفق مصالح جهات سياسية معينة، ففي ديسمبر الماضي أصدرت قراراً بإغلاق مكاتب 8 فضائيات و5 إذاعات، بدعوى "مخالفتها مدونات السلوك المهني"، بينها "العربية الحدث" و"إن.بي" اللبنانية،

والمضامين العراقية 22 إذاعة محلية في أنحاء العراق بذريعة عدم تسديد الديون المتخلدة بذمتها، رغم استمرار عشرات الإذاعات الأخرى في البث دون تسديد ديونها، في إجراء اعتبر ذا خلفية سياسية ويهدف إلى إخضاع وسائل الإعلام لهيمنة السلطة.

وأوضحت الهيئة أن الإذاعات المغلقة بحجز الأضياف الترددية الخاصة بها لفترة محددة، وفي حال عدم تسوية الأمور المالية فإن الهيئة ستبقي تلك الأضياف الترددية إلى إذاعات أخرى. ويرى الصحفيون أن هذا الإجراء يهدف إلى منح إذاعات عدد من الأحزاب السياسية ترددات، بعد امتلاء الفضاء العراقي بالترددات بسبب الفوضى وعدم التنظيم، واستحواد شركات الهاتف النقال والإنترنت على معظم مجالات الفضاء العراقي.

الصراع بين هيئات الإعلام بمصر يعجل بنهاية رؤسائها

تغيير الوجوه دون مسار جديد للإعلام لن يمنع الصدام



كرم جبر على رأس المجلس الأعلى للإعلام

الماضي رغم خلافهم مع هيكل، وتساهلت مع بقاء نقابة للإعلاميين دون تأسيس شرعي.

وانتهت مهمة الهيئات الإعلامية رسمياً، لكن الحكومة قررت تكليفها بتسيير الأعمال لفترة مؤقتة، كما أن نقابة الإعلاميين مكلفة منذ ثلاثة أعوام بعقد جمعية عمومية واختيار نقيب أعضاء مجلس، وما زالت كياناً يحتمي بمجلس تنظيم الإعلام الذي قرر أن تعمل تحت مظلته.

ويعتقد بعض المتابعين أن خروج الخلاف بين الجهات الإعلامية عن السيطرة يصب في صالح ضبط المنظومة، لأنه يسرع من وتيرة إقصاء مراكز القوى وهناك أكثر من سبب مقنع وواقعي لذلك، ويشرع وجود دور أكبر للحكومة بعيداً عن اتهامها بالتدخل العلانية في العمل الإعلامي.

وأكد استاذ الإعلام بجامعة القاهرة محمد المرسي، أن ما يحدث من صدام متدوم بين رؤوس المنظومة الإعلامية ينذر بعواقب وخيمة على المشهد، بعدما وصل التعاون والتنسيق بين كل الأطراف إلى المرحلة صفر، ما يستدعي تدخل الدولة لإعادة ترتيب الأمور، وتحديد اختصاصات كل جهة بشكل يكرس استقلاليته.

وأضاف "العرب"، أن وقف حدة الاستقطاب الإعلامي يتطلب استقلالية الهيئات وتغيير الوجوه فقط لن يمنع تكرار الصدام، بل يجب انقضاء أسماء مهنية وكوادر عقلانية لديها خبرات واحترافية وتقارب في وجهات النظر، كمدخل لإعادة ترتيب المشهد بما يخدم أهداف الدولة والمجتمع.

وأشار إلى أنه بات على الحكومة أن تنتهز الفرصة لوضع مسار جديد للإعلام، وتستغل المرحلة الراهنة لبناء أسس حقيقية للمنظومة، محصنة من الهدم والأهواء الشخصية، عبر متخصصين وكفاءات فضاء مشهود لهم بالقبول في المجتمع الإعلامي، لتتنسج هذا الملف وتتفرغ لحماية الأمن القومي. ويخشى متابعون أن يعكس اهتزاز صورة الهيئات أمام المؤسسات، على أداء المنابر الإعلامية، عندما ينتهز مسؤولو الجهات التي تمتلك أغلب الصحف والقنوات الفرصة، وهم غير متخصصين، لفرض سياسة تحريرية معينة، بدعوى أنهم تدخلوا بقوة ملء الفراغ الذي خلفه صراع صناعات القرار الإعلامي.

ومنذ عودة وزارة الإعلام، لوحظ تهميش دور هذه الجهات في المشاركة بصناعة القرار الإعلامي، لأن الحكومة كانت لديها قناعة بحتمية سحب البساط من تحت أقدامها، بعد إخفاقاتها في المهمة طوال أربع سنوات مضت، ما يفرض على الحكومة التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها قبل قفز أطراف أخرى للتدخل في إدارة المشهد.

تساعد الخلافات بين الهيئات الإعلامية المكلفة بإدارة المشهد الإعلامي المصري، دفع السلطات للتدخل وإجراء تغييرات كبيرة في هذه الهيئات، لإنهاء صراع من المرجح أن تنتقل تبعاته إلى المؤسسات الإعلامية وتتسع دائرة الفوضى.

بحكم الشواهد التي حدثت في الغرف المغلقة خلال الفترة الماضية، من تلاسن وتلميح وتبادل اتهامات، بين الوزير ومجلس تنظيم الإعلام، أو نقابة الإعلاميين والوزير، وشاركت منابر إعلامية في الدخول على خط الأزمة.

وانهم نقيب الإعلاميين طارق سعدة، أسامة هيكل بأنه يتدخل بشكل فج في أعمال النقابة، مجرد أن الأخير أرسل إليه خطاباً يستفسر فيه عن سبب الصمت على ظهور إعلاميين على الشاشات دون حصولهم على ترخيص المعادية، ما رد عليه الوزير بأن سعدة "يدير نقابة سرية بشكل غير قانوني".

وتكمن الأزمة الحقيقية في أن صراع الهيئات تسبب في حالة من الاستقطاب الإعلامي، وأصبح لكل جهة مجموعة تدافع عنها ضد الطرف الأخرى، فقد تجد مديعاً يهاجم وزير الإعلام لصالح مجلس تنظيم الإعلام، وأخر يتبنى سياسة هيكل ضد نقابة الإعلاميين، ما أثر على الرسالة الإعلامية التي تصل إلى الجمهور.

وأصدر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قراراً بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة كرم جبر، بدلاً من مكرم محمد أحمد، وعبدالصادق الشوربجي، رئيساً لهيئة الوطنية للصحافة، والإبقاء على حسين زين في رئاسة الهيئة الوطنية للإعلام. ومن المنتظر الإعلان عن تشكيل أعضاء الهيئات، واختيار رؤساء التحرير ومجالس إدارات الصحف القومية.

وصعد مجلس تنظيم الإعلام، ضد أسامة هيكل وزير الدولة لشؤون الإعلام الأثني، ورفع شكوى ضده إلى مصطفى مديولي رئيس الحكومة، قال فيها إن عناصر أمن الوزارة اقتحمت مكاتب المجلس للحصول على وثائق هامة، وهذا تصرف يسيء للدولة ويجرحها أمام الرأي العام.

وقرر المجلس تجريد أعماله ووقف اجتماعاته المستقبلية إلى حين تدخل الجهات المسؤولة، كرسالة احتجاج على ما حدث، والضغط على الحكومة لاتخاذ موقف حاسم ضد وزير الإعلام، بشكل يظهر المجلس أمام الرأي العام أنه انتصر في معركته مع الوزير، لكن حدث العكس الأربعاء، وجرى تغيير رئيس مجلس تنظيم الإعلام، مكرم محمد أحمد. ورد هيكل، على الشكوى في تصريحات صحافية، مؤكداً أن "واقعة الاعتداء ملفقة، وما حدث أن لجنة وزارة الإعلام كانت تقوم بجرد محتويات مكتب يخصها داخل المجلس، ويحتوي على أوراق هامة"، لكن مجلس تنظيم الإعلام فسد هذه الرواية وتمسك بتصنيف الواقعة على أنها اقتحام.

ومن شأن تصاعد حدة الخلاف بين الجهات المسؤولة عن ضبط المنظومة، أن يتسبب ذلك في انتكاسة للحكومة التي كانت تعول على الجهاز الإعلامي ليقوم بدور محوري في دعم الدولة ضد استهدافها، لكن تفرغ كل طرف للانتقام من الآخر بطريقته الخاصة. وكان من المتوقع أن يصل صدام الهيئات الإعلامية إلى نقطة اللاعودة



أحمد حافظ

كاتب مصري

القاهرة - بلغ صراع الهيئات الإعلامية في مصر حد تبادل الاتهامات علانية، وأعاقت الخلافات بينها الاتفاق على رؤية واحدة لطريقة إدارة وتنظيم وضبط المشهد خلال هذه الفترة التي تواجه فيها الدولة تحديات إقليمية عديدة، ما عجل بتغيير رؤساء هذه الهيئات.

وأصدر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قراراً بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة كرم جبر، بدلاً من مكرم محمد أحمد، وعبدالصادق الشوربجي، رئيساً لهيئة الوطنية للصحافة، والإبقاء على حسين زين في رئاسة الهيئة الوطنية للإعلام. ومن المنتظر الإعلان عن تشكيل أعضاء الهيئات، واختيار رؤساء التحرير ومجالس إدارات الصحف القومية.

وصعد مجلس تنظيم الإعلام، ضد أسامة هيكل وزير الدولة لشؤون الإعلام الأثني، ورفع شكوى ضده إلى مصطفى مديولي رئيس الحكومة، قال فيها إن عناصر أمن الوزارة اقتحمت مكاتب المجلس للحصول على وثائق هامة، وهذا تصرف يسيء للدولة ويجرحها أمام الرأي العام.

وقرر المجلس تجريد أعماله ووقف اجتماعاته المستقبلية إلى حين تدخل الجهات المسؤولة، كرسالة احتجاج على ما حدث، والضغط على الحكومة لاتخاذ موقف حاسم ضد وزير الإعلام، بشكل يظهر المجلس أمام الرأي العام أنه انتصر في معركته مع الوزير، لكن حدث العكس الأربعاء، وجرى تغيير رئيس مجلس تنظيم الإعلام، مكرم محمد أحمد. ورد هيكل، على الشكوى في تصريحات صحافية، مؤكداً أن "واقعة الاعتداء ملفقة، وما حدث أن لجنة وزارة الإعلام كانت تقوم بجرد محتويات مكتب يخصها داخل المجلس، ويحتوي على أوراق هامة"، لكن مجلس تنظيم الإعلام فسد هذه الرواية وتمسك بتصنيف الواقعة على أنها اقتحام.

ومن شأن تصاعد حدة الخلاف بين الجهات المسؤولة عن ضبط المنظومة، أن يتسبب ذلك في انتكاسة للحكومة التي كانت تعول على الجهاز الإعلامي ليقوم بدور محوري في دعم الدولة ضد استهدافها، لكن تفرغ كل طرف للانتقام من الآخر بطريقته الخاصة. وكان من المتوقع أن يصل صدام الهيئات الإعلامية إلى نقطة اللاعودة

وأصدر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قراراً بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة كرم جبر، بدلاً من مكرم محمد أحمد، وعبدالصادق الشوربجي، رئيساً لهيئة الوطنية للصحافة، والإبقاء على حسين زين في رئاسة الهيئة الوطنية للإعلام. ومن المنتظر الإعلان عن تشكيل أعضاء الهيئات، واختيار رؤساء التحرير ومجالس إدارات الصحف القومية.

وصعد مجلس تنظيم الإعلام، ضد أسامة هيكل وزير الدولة لشؤون الإعلام الأثني، ورفع شكوى ضده إلى مصطفى مديولي رئيس الحكومة، قال فيها إن عناصر أمن الوزارة اقتحمت مكاتب المجلس للحصول على وثائق هامة، وهذا تصرف يسيء للدولة ويجرحها أمام الرأي العام.

غوغل تعزز مصداقية الأخبار بخدمة تقصي الصور

إلى ما إذا كانت هذه المعلومة صنت "صححة" أم "خاطئة".

وقالت غوغل إنه من المهم أن يحصل الناس على معلومات واضحة قبل اللجوء إليها، مضيفاً أن الإجراء يتيح للناس مراجعة الأخبار وتقييم عمليات التحقق.

ويرى خبراء الاتصال أن عملية التحقق من الأخبار والصور تسمح بجذب المزيد من المستخدمين. وقال الصحافي كريغ سيلفرمان، الذي يعمل على مكافحة التضليل والأخبار المزيفة والمعلومات الخاطئة التي تنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، إن هناك سوء استغلال لوسائل التواصل الاجتماعي ومنصات البحث الرئيسية في العالم، وأضحى من الصعب اكتشاف كل ما يجري نشره في تطبيقات المراسلة من أجل معرفة عدد الأشخاص الذين وصلتهم معلومات خاطئة، وكشف مصدرها.

وأوضح أن غرف الأخبار لا تملك الكثير من المال من أجل الاستعانة بتقنيات تكشف الأخبار المزيفة.



طريقة لمساعدة الأشخاص على فهم ما يجري في العالم

وبعد انتقادات واسعة بشأن مسؤولية شركات التكنولوجيا عن انتشار الأخبار الكاذبة، سعت منصات الإنترنت فيسبوك وغوغل وتويتر وغيرها إلى وضع آليات جديدة في محاولة منها "للتحقق من مصداقية العديد من الأخبار الزائفة التي تم تداولها" على شبكة الإنترنت.

ويهدف البحث بواسطة صور غوغل يتيح للمستخدمين رؤية علامة التحقق أسفل نتائج الصور المصغرة ومعلومات عند النقر عليها

وتطورت غوغل سابقاً ميزة تهدف إلى عرض الأخبار مرفقة بنتائج مراجعتها، حتى تتسنى للمستخدمين معرفة صحة المعلومة المعروضة قبل الدخول إليها، هذا بالإضافة إلى معلومات أخرى تشير

وبعد انتقادات واسعة بشأن مسؤولية شركات التكنولوجيا عن انتشار الأخبار الكاذبة، سعت منصات الإنترنت فيسبوك وغوغل وتويتر وغيرها إلى وضع آليات جديدة في محاولة منها "للتحقق من مصداقية العديد من الأخبار الزائفة التي تم تداولها" على شبكة الإنترنت.

ويهدف البحث بواسطة صور غوغل يتيح للمستخدمين رؤية علامة التحقق أسفل نتائج الصور المصغرة، وبالنقر على إحدى هذه النتائج لعرض الصورة بتنسيق أكبر، فإنهم سيرون ملخصاً للتحقق يظهر على صفحة الموقع الأساسي. وقد تظهر هذه التسميات لمقالات التحقق عن صور محددة وللمقالات التي تتضمن الصورة في منشور.

وتستعمل التصنيفات الجديدة على قاعدة بيانات "كليم ريفيو" التي أنشأها متخصصو حقائق مستقلون.

وأوضح كوهين أنه عند البحث بواسطة صور غوغل الآن قد يرى المستخدمون علامة "التحقق من الحقائق" أسفل نتائج الصور المصغرة، وبالنقر على إحدى هذه النتائج لعرض الصورة بتنسيق أكبر، فإنهم سيرون ملخصاً للتحقق يظهر على صفحة الموقع الأساسي. وقد تظهر هذه التسميات لمقالات التحقق عن صور محددة وللمقالات التي تتضمن الصورة في منشور.